انكارهم

اي جميع الممكنات مشتركة في مثل هذا المعنى وامثال هذه الامور من
البسيطة وقالت الفلاسفة انه تعالى واحد لا يصدر عنه الا الواحد
فلا يجوز ان يكون مصدرا لجميع الممكنات وقد سبق القول عليه
وقال المنجمون مدبر هذا العالم اي الذي تحت فلك القمر هو الافلاك
والكواكب واوضاعها لما نشاهده من ان تغيرات الاحوال كحال الليل
والنهار وغير ذلك من الفصول وغيرها مرتبطة بتغيرات احوال الكواكب
واجيب بان الدوران لا يفيد اي لا يوجب القطع بالعلية لتحققها اعني في
المضايف وجزء العلة وشرطها ولازمها قيل قد شرط في دلالة الدوران
على العلية ان لا يقطع بعدم العلية فيها والمعوض الي ذكرتم مما يجزم
بعدم العلية فيها قلت لو افاد العلية لافاد ظنا كما هو مذهبهم لا
قطعا والظن في مثل هذه المباحث لا يفيد وقالت الثنوية انه لا يقدر
على الشر والا لكان شريرا او الشر اي انا ملتزم كونه شريرا بمعنى
انه موجد للشر نعم لا يجوز اطلاق هذا الاسم لعدم الاذن فيه شرعا
وقال النظام انه لا يقدر على القبيح لانه يدل على الجهل او الحاجة لانه
ان امكن صدور القبيح منه فاما ان يعلم قبحه او لا يعلم والثاني يستلزم
الجهل والاول يستلزم الحاجة لان الاقدام على القبيح من غير حاجة
لا يليق بالحكيم والله تعالى منزه عن الجهل والحاجة فلا يصح صدور القبيح
منه فلا يكون مقدورا له اذ المقدور به مشروط بصحة صدور ذلك
الشيء منه وجوابه انه لا قبيح بالنسبة اليه فان الكل ملكه وان سلم
عدم صدور القبيح منه فانما نمنع من الصدور وهو عدم الداعي الى فعل
القبيح حاصل فعدم صدور القبيح منه لوجود المانع لا لان القدرة
زائلة وقال البلخي انه تعالى لا يقدر على مثل فعل العبد بل على ما يخالفه
في الماهية فانه قادر على تحريك الجسم الى حركة العبد اليه لكن الحركة
منها العبادة باحضه لانه طاعة او سفه وهو الذي لا يكون مبنيا
على غرض كافعال المجانين والله تعالى منزه عنها واجيب عنه بان هذه

الامور

هذه الامور اعتبارات تعرض للفعل بالنسبة الى العبد واما الفعل في
نفسه فهو حركة او سكون والله تعالى منزه عن تلك الاعتبارات لا
عن نفس الفعل فجاز صدور مثل ذلك الفعل منه قال لاختلاف
في العوارض المفارقة لا يوجب اختلاف الفعلين في الماهية
وقال ابو علي وابنه انه لا يقدر على نفس مقدور العبد والا لو اراده
وكرهه العبد لزم وقوعه ولا وقوعه للداعي والصارف واجيب
بان المكروه لا يقع اذا لم يتعلق به ارادة اخرى مستقلة ولا ههنا
ارادة اخرى مستقلة بايجاد ذلك الشيء فيوجد عند تعلق الارادة به
الثاني في انه تعالى عالم ويدل عليه وجوه الاول انه مختار فيمتنع ان يوجد قصدا
الى ما ليس بمعلوم فان المختار لا بد له من العلم بما يقصده الثاني
ان من تأمل احوال المخلوقات وتفكر في تشريح الاعضاء ومنافعها
وهيئة الافلاك والكواكب وحركاتها علم بالضرورة حكمة مبدعها وكونه
عالما بها بالضرورة وقد نبه عليه بان من رأى خطا حسنا يتضمن الفاظا
عذبة رشيقة تدل على معان دقيقة موافقة علم بالضرورة ان كاتبه عالم
وكذلك فان من سمع خطابا منتظما مناسبا للمقام من شخص يضطر
الى ان يجزم بانه عالم ويأتي جواب سؤال مقدر تقرير السؤال ان يقال
لو كانت الافعال المتقنة تدل على علم فاعلها لكانت الحيوانات العجم
عالمة بافعالها فان فعل بعضها متقن محكم فان النحل يصنع بيوت
المسدسة المتساوية بلا فرجار ومسطر واختياره للمسدس لانه اوسع من
المربع ولا يقع بينها فرج كما بين المدورات وما سواها وهذا لا يعرفه
الا الحذاق من اهل الهندسة وكذلك العنكبوت ينسج تلك البيوت
بلا آلة وتقرير الجواب ان ما نرى من عجائب افعال الحيوانات فهو من
افعال الله تعالى انما يخلق العالم فيها والهامه لها كما قال واوحى ربك الى
النحل ان اتخذي من الجبال بيوتا الاية الثالث انه تعالى مجرد حاضر
له فيكون عالما به اذ العلم حضور الماهية المجردة وهو مبدأ لجميع الموجودات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1